



خلال استقبال الغرفة لمسؤولي الميناء العماني لتفعيل التعاون المشترك بين البلدين

# العمر: 7 مليارات دولار استثمارات «البترو العالمية» في مصفاة الدقم

محمد عواضة

قال نائب مدير عام الغرفة، حمد العمر، إن زيارة مسؤولي ميناء «الدقم» في سلطنة عمان تأتي تنويعاً للتعاون المشترك بين البلدين الشقيقين وإضافة أخرى للعمليات الاستثمارية من القطاع الخاص الكويتي داخل الميناء، مؤكداً أن الزيارة تهدف مجدداً لدعوة شركات كويتية أخرى للاستثمار في هذا الميناء.

وأضاف في تصريح للصحافيين على هامش اللقاء، أن هناك استثمارات كويتية في منطقة الدقم، مشيراً إلى أن شركة البترول الكويتية العالمية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية العالمية تستثمر في مصفاة البترول الكويتية بمبلغ 7 مليارات دولار.

وقال العمر: يكتسب ميناء الدقم في السلطنة جزءاً من أهميته بسبب موقعه على بحر العرب، ما يفتح المجال لإقامة أي صناعات تم تصديرها لدول العالم، وكذلك للتبادل التجاري لقربه من دول الهند وباكستان وأفريقيا، لافتاً إلى أن غرفة التجارة والصناعة التقت الوفد العماني الذي يمثل منطقة ميناء الدقم في سلطنة عمان، الذي يعتبر من أكبر الموانئ



حمد العمر مكرماً هاشم آل إبراهيم

في الشرق الأوسط، وهناك كثير من الشركات الكويتية المستثمرة هناك». وأشار إلى عمق العلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين، مشدداً على ضرورة بذل الجهود لتقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة، حيث تبرز أهمية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم باعتبارها أحد أكبر المشاريع الاستثمارية الواعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشيراً إلى أن الاستثمارات الكويتية متخصصة في عدة مناطق

في السلطنة الزاهرة بالفرص الاستثمارية. قال مدير عام الدعم التجاري لشركة ميناء الدقم، هاشم آل إبراهيم إن هناك مشروعات كبرى تبلورت بين سلطنة عمان والكويت وتتمثل في مصفاة الدقم وهي تحت الإنشاء حالياً، متوقفاً تدشين العمليات في عام 2023 وكذلك هناك إعداد لمجمع بتروكيماويات من خلال شركة النفط العماني والتي تعد فرصة أخرى للاستثمار في المجمع. وأشار إلى أن هناك

الكثير من الأعمال والفرص التجارية متاحة، ومن بينها إقامة مجمعات لوجيستية متنوعة الأحجام، ناهيك عن الصناعات المختلفة بأحجام بين 3 إلى 20 مليون دينار، وهناك صناعات أخرى مثل المجمع الصناعي الصيني والذي يتوقع أن يستقطب الكثير من البنية الأساسية للميناء والمنطقة الاقتصادية في الدقم، مشيراً إلى أن هناك شركتين كويتيتين في المنطقة الاقتصادية تعملان في القطاع اللوجيستي، وهناك حديث مع شركة نالته حاليا.

## رئيس الغرفة استقبل السفير اليوناني الغانم: إيطاليا تحتل المركز الثامن كأفضل شريك تجاري مع الكويت



علي الغانم مستقبلاً السفير الإيطالي

لدى الكويت كوستانتينوس بيبيرجوس، حيث تمت مناقشة طبيعة التعاون الاقتصادي بين الكويت واليونان. وأكد الغانم أن الغرفة حريصة على تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة من خلال بذل مزيد من الجهود في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة التي تصب في مصلحة البلدين، مشيراً إلى أن القطاع الخاص الكويتي له خبرات وتجارب استثمارية ناجحة ونموذجية في العديد من دول العالم ويمتلك سيولة مالية وفيرة يمكن استغلالها في عمل شركات كويتية يونانية استراتيجية.

وأكد الغانم على توافر فرص ممتازة بالتعاون من خلال المشاريع التنموية الكبيرة في الكويت، حيث حث الشركات اليونانية على تقديم مشاريع استثمارية مدعومة بدراسات جدوى متكاملة، الأمر الذي يعطي المستثمر الكويتي صورة واضحة عن الجدوى الاقتصادية لها ويشجعه على الدخول بهذه المشاريع. من جانبه، أكد السفير اليوناني أن السفارة ستعمل جاهدة لفتح قنوات جديدة للتواصل وإيجاد فرص حقيقية للتعاون، مشيراً إلى أهمية الاستماع في مربيات غرفة تجارة وصناعة الكويت في كيفية توطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة وفتح آفاق اقتصادية جديدة. وأشار إلى زيارة وفد اقتصادي يوناني رفيع المستوى إلى الكويت في مطلع العام المقبل والذي يرغب الالتقاء بممثلي قطاع الأعمال الكويتي من خلال الغرفة، مؤكداً على أهمية دورها في عملية توطيد العلاقات الشائخة الاقتصادية خاصة أنها تمثل القطاع الكويتي، مشيداً بالدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المشتركة بين الكويت واليونان.

استقبل رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم أمس سفير إيطاليا لدى الكويت كارلو بالوتشي بحضور مدير عام الغرفة رباح الرباح.

وأكد الغانم خلال اللقاء على الاهتمام بتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث إن مجالات التعاون عديدة وتحتاج إلى بذل مزيد من الجهود في زيادة التبادلات التجارية.

وأشار إلى أن إحصائيات التبادل التجاري تبين أن إيطاليا تحتل المركز الثامن كأفضل شريك تجاري مع الكويت، حيث وصل إجمالي قيمة الصادرات الإيطالية في 2018 إلى 1.6 مليار دولار.

وتطرق الغانم إلى مشاريع خطة التنمية الضخمة، حيث دعا القطاع الخاص الإيطالي للمشاركة فيها وذلك للاستفادة من خبراتها في شتى المجالات، مؤكداً على استعداد الغرفة للتعاون في ذلك الشأن.

بدوره، أكد السفير الإيطالي على حرصه بالالتقاء مع قطاع الأعمال الكويتي، مؤكداً أنه المحرك الرئيسي في عجلة تنمية العلاقات الاقتصادية المشتركة من خلال الدخول في شركات استثمارية وتجارية والمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى مع القطاع الحكومي.

وأشار إلى عزم السفارة الإيطالية على تنظيم سلسلة من الفعاليات المختلفة في الكويت على مدار العام المقبل تحت مسمى «هالا 2020»، وتتضمن إقامة فعاليات ثقافية، تعليمية، تكنولوجية، بيئية، فنية، سياحية، واقتصادية وتهدف هذه الفعاليات بشكل عام إلى عرض الخبرات الإيطالية في كل القطاعات الحيوية على المختصين والجمهور في الكويت.

كما استقبل علي الغانم سفير اليونان

الأهمية الاقتصادية التي تمثلها الكويت بالنسبة لسلطنة عمان، موضحاً أن هدف الزيارة بحث سبل تعزيز العلاقات الاستثمارية الكويتية - العمانية، والترويج لمشروعات ضخمة ومهمة في السلطنة متاح للتعاون الاستثماري بين أصحاب الأعمال من كلا البلدين وتحديدًا في ميناء الدقم في قطاعات حيوية مثل الملاحة، النقل والتخزين والتطوير العقاري، ومدينة صناعية متكاملة، ومصفاة لتكرير النفط والغاز تجعل من الميناء بوابة تجارية للبتروكيماويات، بالإضافة إلى مشروعات بنية تحتية في الميناء والمنطقة الصناعية التابعة له.

وأضاف أن اللقاء مع رجال الأعمال في غرفة تجارة وصناعة الكويت جاء لتجديد الروابط التجارية بيننا وبين مجتمع الأعمال الكويتي، خصوصاً أن المرحلة المقبلة لدينا ستشهد الانتهاء من الكثير من البنية الأساسية للميناء والمنطقة الاقتصادية في الدقم، مشيراً إلى أن هناك شركتين كويتيتين في المنطقة الاقتصادية تعملان في القطاع اللوجيستي، وهناك حديث مع شركة نالته حاليا.

وأكد آل إبراهيم على

## «البنك الدولي»: انتهاء تخفيضات النفط

## وزيادة الإنفاق الحكومي يدعمان النمو الاقتصادي للكويت

مصطفى صالح

توقع البنك الدولي أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي في الكويت خلال عام 2019 إلى 0,4٪، وذلك قبل أن يتعافى إلى 2,2٪ خلال عام 2020. بالتزامن مع انتهاء تخفيضات الإنتاج التي قررتتها منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك».

وأوضح البنك، خلال ندوة أحدث المستجدات الاقتصادية بمنطقة الخليج، والتي نظّمها الصندوق العربي للتنمية، أن النمو الاقتصادي في الكويت من المتوقع أن يسجل معدل 2٪ خلال عام 2021، وذلك تماشياً مع زيادة الإنفاق الحكومي على تحسين قدرات إنتاج النفط، وعلى مشروعات البنية التحتية بهدف تعزيز القطاع غير النفطي.

وتوقع البنك الدولي أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي بمنطقة الخليج بدرجة ملحوظة في 2019، بسبب ضعف أسعار النفط ووقوع المعروض العالمي منه، حيث يتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي لدول الخليج 0,8٪ هذا العام مقارنة بـ 2٪ في العام الماضي. ورغم أن معظم دول المنطقة



ديوسف الإبراهيم وعبدالمطيف الحمد ودميرزا حسن وعصام أبو سليمان وخالد الحمد خلال ندوة البنك الدولي

حافظت على قوة معاملاتهما الخارجية في عام 2019، فإن تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين واستمرار الحروب التجارية العالمية يوقان جهود دول الخليج لتعزيز الصادرات غير النفطية، ويؤدي تجدد المخاطر الجيوسياسية في الوقت نفسه إلى مزيد المخاطر المتصورة، الأمر الذي قد يلحق الضرر بإفاق الاستثمار.

ويشير إلى أن العديد من الدول في المنطقة اتبعت نهج «التنوع التقليدي» الذي يقوم على تنوع الاقتصادات بعيداً عن إنتاج الهيدروكربونات، والتحول إلى الصناعات الثقيلة التي لا تزال تعتمد على الوقود الأحفوري، حيث

أنت كثافة الانبعاثات التي تتسم بها طبيعة هذا النهج إلى زيادة استفاة منطقة الخليج من التكنولوجيات الحديثة منخفضة الانبعاثات الكربونية، والجهود الدولية في مجال السياسات لمعالجة آثار تغير المناخ، والتصورات الإحفوري ومشتقاته.

وشدد البنك على أن دول المنطقة مطالبة بأن تتأكد من مواءمة استراتيجياتها للتنوع مع أهداف الاستدامة البيئية، وذلك من خلال 3 طرق:

أولاً، ضمان أن تتبع استراتيجيات التنوع نهج «تنوع الأصول»، فهذا النهج

يتجاوز مفهوم تنوع النواتج ويوسع مكونات الفرقة الوطنية للبلد بحيث تشمل رأس المال البشري بالإضافة إلى الأصول الطبيعية والمنتجة.

ثانياً، تستطيع دول مجلس التحوط من مخاطر التنوع التقليدي عن طريق تحرير أسعار إمدادات الطاقة والمياه، وتوسيع نطاق الاستثمارات في الطاقة المتجددة، واحتجاز الكربون، وتخزينه من أجل تخفيف آثار تغير المناخ.

وتتحف دول المنطقة بالفعل على إصلاح نظم الطاقة وزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة.

ثالثاً، يجب على دول المجلس إنشاء مؤسسات وممارسات فعالة للإدارة

البيئية لضمان أن تتمكن المنطقة من حماية مظهرتها البيئية الهشة وأن تقلل التكلفة البيئية للصناعة وهي تستثمر بكثافة في مصادر جديدة للنمو الاقتصادي.

آفاق النمو الخليجي

● البحرين: يتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بمعدل معتدل قدره 2٪ في 2019، ومتوسط قدره 2,3٪ في عامي 2020 و2021.

● عمان: يتوقع أن تتسارع وتيرة نمو الاقتصاد العماني من نحو 0٪ في 2019 إلى 3,7٪ في 2020 و4,3٪ في 2021.

● قطر: يتوقع أن يسجل الاقتصاد القطري معدل نمو متواضع قدره 0,5٪ في 2019 قبل أن تتسارع وتيرته إلى 1,5٪ في 2020 و3,2٪ في 2021.

● السعودية: يتوقع أن يتخطا معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 0,4٪ في 2019 بسبب جهود منظمة أوبك لخفض إمدادات النفط، قبل أن يرتفع إلى 1٪ في 2020 و2,2٪ في 2021.

● الإمارات: يتوقع أن يستقر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عند 1,8٪ في 2019 قبل أن تتسارع وتيرته إلى 2,6٪ في 2020 و3٪ بحلول 2021.

## «الاستثمارات العامة» السعودي يطلق «صندوق الصناديق» بـ 4 مليارات ريال



المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن المتوقع أن تحقق «جدا»، والذي يبلغ رأسمالها 4 مليارات ريال، نتائج اقتصادية مهمة وآثاراً ملموسة تتمثل في توفير العديد من الفرص الوظيفية والمساهمة في تنوع اقتصاد المملكة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي.

العربية: أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي إطلاق «جدا»، وهي شركة صندوق الصناديق. وذكر صندوق الاستثمارات العامة عبر حسابه في تويتر أن شركة «صندوق الصناديق» ستكون إحدى شركاته التابعة التي تستثمر في صناعات رأس المال الجريء والملكية الخاصة، بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها.

وتعد «جدا»، الأداة الأولى من نوعها في المملكة كمحفز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تسعى إلى ضمان عوائد مجزية لتأمين الاستخدام المالي ودعم أولويات المملكة، فيما يتعلق بتمكين

# أعيان

شركة أعيان للإجارة والاستثمار  
Aayan Leasing & Investment Co.

**إعلان عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة شركة أعيان للإجارة والاستثمار وكذلك العضو المستقل**

تعلم شركة أعيان للإجارة والاستثمار، ش.م.ك. عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة بما في ذلك منصب عضو مجلس الإدارة المستقل للدورة القادمة ومدتها ثلاث سنوات، وذلك لمدة أسبوعين من تاريخ 2019/12/19.

فعلينا من يرغب في ترشيح نفسه أن يتقدم بطلب ترشيحه على النموذج المعد لذلك على أن يكون طالب الترشح مستوفياً للشروط والضوابط الواجب نوافرها بموجب قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وقواعد الكفاءة والنزاهة للأشخاص المرخص لهم وقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة وقرارات الجهات الرقابية ذات الصلة.

وتقدم طلبات الترشح مرفقاً بها كافة البيانات والمستندات المطلوبة والمؤيدة لاستيفاء تلك الشروط وتسليمها إلى مكتب أمين سر مجلس الإدارة الكائن في منطقة الري شارع محمد بن القاسم مبنى شركة أعيان الدور الأول. وذلك خلال الفترة من يوم الخميس الموافق 2019/12/19 وحتى يوم الأحد الموافق 2020/01/05 وذلك خلال اللوائح الرسمية للعمل فيما بين الساعة 8:00 صباحاً إلى الساعة 3:30 مساءً بعد الظهور حتى ينسحب تقديم طلبات الترشح إلى السادة / هيئة أسواق المال لدراساتها والبث فيها.

علماً بأن نموذج طلب وشروط الترشح متوفرة بمقر الشركة أو بالملحق رقم (4 و10) من الكتاب الخامس (النشطة الأوقاف المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال.

**وللاستفسار في هذا الشأن، يرجى الاتصال على هاتف 1804488**

والله تعالى ولي التوفيق ...

مجلس الإدارة

وإعادة في استثمار قطاع البتروكيماويات، والتي سجلت توقعاتها زيادة قدرها 50٪ على أساس سنوي مقارنة بتوقعات الفترة 2018-2022.

وعلى الرغم من أن الإصلاحات التي شهدتها المنطقة ساهمت في خفض دعم الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة والبرامج ذات الصلة بالطاقة المتجددة، إلا أنه لا يزال هناك قلق من نقص الاستثمار في صناعات المنبع لقطاع الغاز، حيث من المؤكد أن عدة مشاريع جديدة كلياً لتوليد الطاقة ستحتاج إلى إمدادات غاز

إضافية، بما في ذلك مشاريع في السعودية (12 جيواواط) ومصر (9 جيواواط). ويشار إلى أن زيادات كبيرة في هذه الاستثمارات ستأتي من قطر، والتي طرحت مؤخراً مناقصات لمنشآت جديدة لمعالجة الغاز الطبيعي المسال تقدر قيمتها بنحو 15 مليار دولار.



وإيران وأفريقيا ككل، فيشير التقرير إلى أن القطاع الصناعي يستحوذ حالياً على نحو 30٪ من إجمالي استهلاك الغاز في المنطقة.

وقالت «إيكورب» إن استثمارات قطاع الغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشير إلى وجود فرص

سجلت ارتفاعاً في الاستثمارات في مشاريع المصب لقطاع الغاز، بينما سجل أكبر تراجع في إجمالي الاستثمارات المقررة في كل من الكويت (بنحو 80٪) والسعودية (60٪) والجزائر وإيران (بنحو 50٪). أما من حيث استهلاك الغاز في منطقة الشرق الأوسط

أصدرت الشركة العربية للاستثمارات البترولية (إيكورب) تقرير توقعات استثمارات الغاز المخطط لها والمقررة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للأعوام 2019 - 2023.

وكشفت الشركة أن استثمارات الغاز المخطط لها والمقررة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد انخفاضاً خلال السنوات الخمس المقبلة بقيمة 70 مليار دولار مقارنة بتوقعات العام الفائت.

وأشارت أبحاث «إيكورب» إلى أن إجمالي الاستثمارات المخطط لها والمقررة قد انخفض بشكل كبير نتيجة دخول عدد من كبرى المشاريع في السعودية حيز التشغيل وتراجع التوقعات الخاصة بقطاع الغاز الإيراني. فمن بين الدول التسع التي قررت تنفيذ استثمارات في صناعات المنبع